العرب
الجمعة 2020/05/01
السنة 42 العدد 11694

منظمة صحة عالمية أم خلية للحزب الشيوعي الصيني؟

حميد زناز
كاتب جزائري

ليست هي المرة الأولى التي تعلق فيها الولايات المتحدة مساهمتها المالية التي تقدمها لمنظمة الصحة العالمية. في بداية الثمانينات من القرن الماضي تم ذلك أيضا بسبب هيمنة الاتحاد السوفياتي على منظمة الصحة العالمية، حسب الإدارة الأميركية، واستعمالها كوسيلة للدعاية المناهضة للرأسمالية. ولئن شددت الإدارة الأميركية، آنذاك، على ضرورة تولي البنك العالمي مسؤولية تحسين الخدمات الصحية في البلدان الفقيرة، ثم قررت إعادة مساهمتها المالية سنة 1988 بمجيء الرئيس جورج بوش، فإن الإدارة الأميركية الحالية لم تبحث عن بديل آخر لمصلحة الصحة في العالم، بل عاقبت المنظمة فقط وحمّلتها مسؤولية انتشار وباء كوفيد – 19 بتواطئها مع السلطات الصينية.

وبغض النظر عن مبالغات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ولهجته الفجة أحيانا، فإن منظمة الصحة العالمية كغيرها من المنظمات الأممية أصبحت ميدان صراع بين أيديولوجيات ومصالح جعلها ترتبك إزاء بعض القضايا جراء تلك التجاذبات والضغوطات المستترة والعلنية. ولكن أهم تأثير على المنظمة كان ولا يزال من طرف النظام الصيني الذي استغل نفوذه بين بعض الدول الأفريقية النامية ليتحكم في المنظمة.

من خلال نقل المعلومات الصينية المضللة أعاقت منظمة الصحة العالمية فهم بقية العالم لخطر الوباء واتخاذ التدابير التي كان من شأنها أن تجعل من الممكن احتواءه بسرعة وحبسه ضمن حدود الصين

بداية التأثير كانت مع مارغريت تشان التي كانت مديرة الصحة في حكومة هونكونغ والتي تعاملت مع وباء الـ"السارس" في إقليم هونكونغ ذاته بطريقة سيئة، ولكن حفاظها الكامل على مصالح الحكومة الصينية جعل الأخيرة تكافئها وتدعمها لتصبح على رأس منظمة الصحة العالمية سنة 2007. وهي نفسها التي نشرت الرعب سنة 2009 حينما لوحت بشبح الجائحة معتبرة أنفلونزا الخنازير أخطر من الأنفلونزا الإسبانية لسنة 1918 وهو ما أدى إلى أن بعض الدول الغربية راحت تبذر أموالا طائلة من أجل الاستعداد لجائحة وهمية، ما جعل تلك الدول تخفض من قيمة مساهماتها المالية لصالح المنظمة، ولولا الدعم الصيني لما مكثت مارغريت تشان مدة 10 سنوات كاملة كرئيسة للمنظمة.

وليس هذا فحسب بل تمكنت بكين، عن طريق الضغط على البلدان الأعضاء المشاركة في انتخاب رئيس المنظمة، من فرض صديق خدوم آخر لها على رأس المنظمة خلفا لمارغريت تشان في العام 2017 وهو تيدروس أدهانوم غيبريسوس. وطبعا لا نقرأ في موقع المنظمة الإلكتروني ضمن التقديم الذي خُصّ به سوى الأعمال "الجليلة" التي قدمها للصحة في بلده وفي العالم، ولا ذكر لكونه كان عنصرا في منظمة ماركسية – لينينية وضعتها الولايات المتحدة الأميركية على قائمة المنظمات الإرهابية هي جبهة تحرير شعب تيغراي الإثيوبية. وكان وزيرا للصحة من 2005 إلى 2012 في الحكومة الإثيوبية وقد اتهم بإخفائه أثناء تلك الفترة ثلاث موجات قاتلة من وباء الكوليرا في بلده. وكانت إثيوبيا منذ عام 2005 هي الباب الذي كانت الصين تحاول الولوج من خلاله إلى جنوب الصحراء الكبرى وكان تيدروس أدهانوم غيبريسوس الخادم الوفي للدكتاتورية الصينية في القارة السمراء. وقد ذهب في استهتاره إلى تعيين روبرت غابريل موغابي سنة 2017 سفيرا للإرادة الحسنة لدى منظمة الصحة العالمية بتوصية من النظام الصيني. هذا الدكتاتور الذي هدم المنظومة الصحية في زيمبابوي وخلق المجاعات وعمل على تقوية الوجود الصيني في أفريقيا، ولحسن حظ الصحة في العالم اضطر إلى التخلي عن التعيين تحت ضغط المنظمات الحقوقية.

ومنذ ظهور جائحة كورونا في ووهان الصينية وتيدروس أدهانوم غيبريسوس ينشر تضليلات الحزب الشيوعي الصيني ويجعل من المنظمة بوقا له. ففي يوم 14 يناير وزع بيانا باسم منظمة الصحة العالمية يقول فيه بأن لا دليل على أن المرض الذي ظهر في ووهان قابل للانتقال بين البشر. وانتظر حتى 31 يناير ليعلن أن كورونا قد يمثل أمرا استعجاليا صحيا عالميا. ولم يتحدث عن كون كورونا يمثل "جائحة" سوى يوم 12 مارس بعد أن أصبح من الصعب السيطرة على الفايروس. في 3 فبراير أعلن باسم المنظمة دائما أنه ليس من الضروري أن تتخذ المطارات الدولية إجراءات لمنع الطائرات الآتية من الصين، ومع ذلك صرح تيدروس أدهانوم غيبريسوس يوم 27 أبريل بأنه كان يجب على العالم الإنصات إلى منظمته التي دقت ناقوس الخطر حسب قوله منذ نهاية يناير الماضي! ومع الأسف نقل جل وسائل الإعلام كلامه دون تمحيص نقدي.

من خلال نقل المعلومات المضللة الصينية ونشرها، أعاقت منظمة الصحة العالمية بشكل خطير فهم بقية العالم لخطر الوباء في ووهان واتخاذ التدابير التي كان من شأنها أن تجعل من الممكن احتواءه بسرعة وحبسه ضمن حدود الصين. ولذلك تتحمل منظمة الصحة العالمية مسؤولية المشاركة في جعل هذا الوباء الصيني جائحة اكتسحت العالم كله. وقد تُسأل يوما عن مسؤوليتها عن أرواح الذين راحوا ضحية كوفيد – 19 خارج الصين. كما يُسأل النظام الشمولي الصيني عن مسؤوليته عن انتشار الفايروس رغم تهديداته الاقتصادية للبلدان التي تطالب بإجراء تحقيق حول التضليل الذي مارسه والأكاذيب التي نشرها منذ بداية الأزمة.

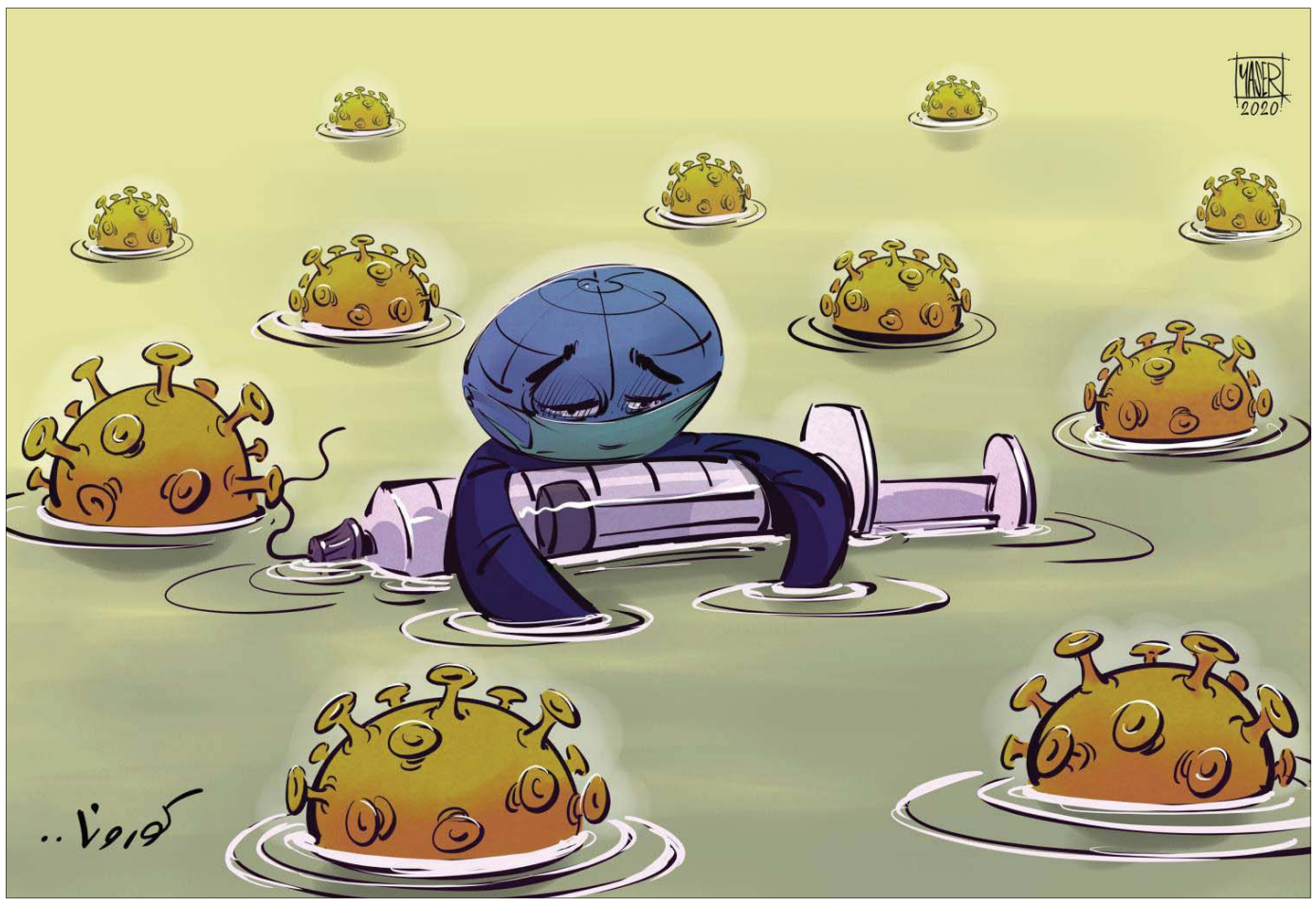

علاج لوباء في عالم مريض

علي الصراف
كاتب عراقي

عالم اليوم يبدو كمن يبحث عن نفسه. يترنح من دون شراب. يفعل كل ما يفعل بأثر من استجابات الفطرة، لا المعرفة. ومن الصعب للغاية القول إنه على هوية واضحة. ولقد نزعنا قناعا، لكي نستبدله بكمامة.

مراجعة ردود الأفعال الأولى لجائحة كورونا تُظهر بوضوح ترددا أضاع الكثير من الوقت، وحيرةً سببت الكثير من الارتباك، وفوضى في المعالجات أدت في النهاية إلى ارتفاع أعداد المصابين بمعدلات صاروخية، وكذلك أعداد الضحايا.

المخاوف الاقتصادية، كانت سببا من أسباب التردد. ولكن ها نحن نرى أن الثمن الذي نجم عن الفوضى صار أبهظ بكثير من أي ثمن كان العالم سيدفعه لو أنه استطاع أن يستدرك المعالجات وهو على رؤية واضحة.

في البدء، كان هناك مقدار من آليات التتبع لملاحقة الوباء، ولكنها انتهت بالفشل، حتى لم يعد بالإمكان ملاحقة الحالات. وصارت السلطات في مختلف أرجاء العالم تلزم السكان بالبقاء في منازلهم. الأمر الذي تسبب بشلل اقتصادي هائل، وخسائر كبيرة، وضيق اجتماعي ارتفعت معه معدلات الاكتئاب وأعمال العنف المنزلي، والجوع، وحالات الانتحار.

التردد يظل مؤذيا باستمرار، حيال أي مأزق. ولكنه كارثي لدى مواجهة جائحة. ذلك أنها، بالتعريف، تتطلب تدابير وقائية سريعة.

ما حصل هو أن النظريات تقدمت على الواقع. في بريطانيا، كما في الولايات المتحدة والبرازيل ساد الاعتقاد بأن "مناعة القطيع" سوف تتكفل بالتغلب على الوباء. اتركوا الناس تصاب. 80 في المئة منهم لن يتأثروا، و10 في المئة من الباقين سوف يتوفون. وهم في الغالب من كبار السن، أو ممن يعانون من أمراض سابقة. وهؤلاء يمكن التضحية بهم. كان الثمن يبدو رخيصا. فقط عندما صار الضحايا يتساقطون، وصارت المقابر لا تتسع للجثث، انكشفت النظرية على الواقع، لتبدو كمجرد فضيحة لـ"علماء" أقرب إلى كونهم كائنات فضائية منهم إلى بشر.

الصين لم تأخذ الوباء انطلاقا من نظريات. ولو كان لـ"مناعة القطيع" أن تكون هي العقل المدبر، لكان عشرات الملايين قد سقطوا، من دون أن يقدر على نجدتهم نظام صحي، ولا نعثر لدفنهم على مقابر.

اندفعت الصين لتخنق الوباء، كما تخنق المجتمع نفسه. وكان ذلك هو الشيء الوحيد المفيد في سياسات الخنق.

المفارقة الأكثر إدهاشا، جاءت في الفصل التالي من المأساة. فبعد أن ساد الوباء في القطيع، انتهت الدراسات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية إلى أن الذين يصابون بكوفيد – 19 لا يوفرون مناعة حتى لأنفسهم، إذ يمكن أن يصابوا به من جديد. القطيع عاد عاريا.

اكتشاف هذه الحقيقة، كان هو اللحظة الأكثر مأساوية في كل هذه الأزمة. لقد قضى نحو ربع مليون، ولكن تلك اللحظة قدمت وعدا مفزعا بأن ربع مليون آخر وآخر سوف يسقطون. الموت صار هو الذي يتوالد.

كنا نعرف منذ بداية الأزمة في الصين، أن المستشفيات سوف تكون بحاجة إلى أجهزة فحص، وأجهزة تنفس، وأن متطلبات العزل تستوجب توفير كمامات ومواد تعقيم وكفوف. وكان من العقلاني تماما أن تدفع الحكومات شركات التصنيع لكي تبدأ الإنتاج من دون إبطاء ولا توقف حتى يتوفر الغطاء الكافي من تلك الاحتياجات.

آليات العزل كان يجب ألا تراهن على سلوكيات الناس، أو مدى التزامهم بالقواعد. كانت هناك حاجة إلى حوافز. أو أن يكون الخيار البديل هو الضبط بالقوة والقسر، كما فعلت الصين.

الضبط بالقوة شيء بشع. ولكنه خيار عاقل إذا لم تكن قادرا على غيره. والصينيون الآن ينظرون إليه بتسامح.

القمع في الصين، رؤية مسبقة. إنه تصور لمعنى من معاني الحياة. وهو ليس أفضل التصورات الممكنة. ولكنه أفضل من الفوضى.

استدعاء الجيش وأجهزة الأمن والطواقم الطبية من المتقاعدين والمتطوعين، وفر إمكانيات هائلة لإدارة الأزمة وضبط تداعياتها. وكان ثمة مقدار هائل من الكفاح الذي قدمته طواقم من أطباء وممرضين ظلوا يعملون من دون حساب. التفاني كان هو المقياس الوحيد للمواجهة.

الاعتماد على نظريات في مواجهة أي وباء، شيء سخيف في الواقع. ليس بسبب كلفته العالية من أرواح البشر فحسب، ولكن لأنه ليس دقيقا بالضرورة. النظريات شيء والواقع غالبا ما يكون شيئا آخر. لا يمكن أن تأخذ بأي نظرية إلا بحذر شديد، وبدائل.

إغلاق الحدود، أثبت أنه إجراء حصيف. ولكنه جاء متأخرا. ووقف الطائرات كان ضروريا، بما أنها بطبيعتها، صناديق مغلقة. ولكن حماية الركاب والطواقم بتجهيزات وقائية تكفل عدم التفشي، كان يمكن أن يجعلها تتواصل، فلا ينقطع العالم عن بعضه. سوى أن تلك التجهيزات ما تزال غير متوفرة، حتى للذين يقفون على الخطوط الأمامية من أطباء وممرضين.

نحن في الشهر الرابع الآن من اندلاع الوباء، وما تزال بريطانيا تكافح من أجل أن تحصل على أردية حماية شخصية لمقاتلي الخطوط الأمامية. أي فشل يمكنه أن يكون أكبر من هذا؟

البحث عن لقاح وعلاج للوباء بدأ بسرعة. ولكن ذلك لم يكن عملا مخلصا، وغاياته غير إنسانية. ما حصل هو أن مؤسسات البحث والمختبرات، سارعت لتبحث، كل بمفرده، عن الكنز. لا يمكن أن تواجه أزمة إنسانية، بدوافع غير إنسانية. هذا شيء بشع.

العديد من الشركات أنزلت علاجات سابقة، والكثير منها ما يزال في المراحل المختبرية الأولى، من أجل أن تسابق الزمن لعلها تكسب الجائزة. وهناك بينها من وجد في الوباء فائدة عملية ليختبر مدخراته من العلاجات التجريبية لأنها كانت بحاجة إلى "جائحة" تطحن عددا كافيا من البشر لكي تمضي التجارب السريرية على نحو يسمح بالحصول على نتائج أدق.

معايير مَنْ يجب أن يتلقى العلاج، أو مَنْ يمكن أن يخضع للتجارب كانت فضيحة أخلاقية قائمة بذاتها. ما من مؤسسة خدمات صحية كشفت عن تلك المعايير. وظلت قرارات الحياة والموت تُتخذ في الصف الإداري من تلك المؤسسات. قيم الديمقراطية لم يعد لها مكان هناك. الأولويات في الرعاية تبدأ من الأصغر سنا لتنحسر بالتدريج إلى أن تبلغ الصفر، بينما الأولويات في التجارب والاختبارات تبدأ من الأكبر سنا.

لهذا السبب تحولت دور رعاية المسنين إلى مقابر من الناحية العملية. هؤلاء البشر صاروا من لزوم ما لا يلزم، وحياتهم أقل قيمة من كل ما كانوا يفعلون.

نحن نقف الآن في قلب مأساة تطحن البشر، من دون قيم، ولا معايير أخلاقية. وتقتصر في النظر إليهم على أنهم فئران حياة أو فئران تجارب.

أكثر ما يحز في النفس اليوم، ليس الذين خسرناهم من البشر فقط، وإنما أيضا أولئك الملايين، عشرات الملايين أو أكثر، ممن كانوا يعملون على قوت يومهم فوجدوا أنفسهم بلا قوت. هذه مرارة إنسانية كبرى. ولا أدري كيف يليق بباقي البشر السماح لها أن تستمر أو تتكرر. أولئك على أي حال ضحايا جائحة، وضحايا ما بعد الجائحة أيضا.

العلاج أو اللقاح سوف يتوفر في النهاية، ولكن في عالم مريض سوف يحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن ينسى ما يحصل اليوم، وإلى سنوات أطول لكي يعثر على قيم